

دور الجامعة في تلبية متطلبات سوق العمل والتنمية

د. نسمة مسعودان

أستاذ محاضر صف "ب" . بجامعة باجي مختار عنابة

الملخص:

تعد الجامعات المحرك الرئيس للمجتمع وخصوصا في الجوانب الثقافية، الاقتصادية والبحثية، بل هي من المؤسسات المسؤولة عن تطور المجتمع فكريا وحضاريا، ولعل السبب في ذلك أنها المختبر الذي يجب أن يعمل بشكل مستمر لقياس درجة التغير في المجتمع وتحسين أوضاعه في كل القطاعات من ثقافية وفكرية واقتصادية، أو لنقل بصورة كلية درجة التغير في تنميته الإنسانية التي تأخذ الجامعة مكانة هامة في تعديلها وتحسينها وتدعيم جوانب منها. و بالتالي فإسهامات هذه المؤسسة العلمية المعرفية، تتجاوز في أثرها وفعاليتها كل الأطر التنظيمية للجامعة، ليصل مداه إلى قطاعات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الجامعة ، التنمية الاجتماعية، سوق العمل. المحيط الإقتصادي.

Summary:

Universities are the main engine of society, especially in the cultural, economic and research aspects. They are the institutions responsible for the development of society intellectually and culturally. This is why it is the laboratory that must continuously work to measure the degree of change in society and improve its conditions in all sectors of culture Intellectual, economic, or fully transfer the degree of change in its human development, which the University takes an important place in modifying, improving and strengthening aspects of it. Therefore, the contributions of this scientific and cognitive institution, beyond the impact and effectiveness of all the organizational frameworks of the University, to reach the range of sectors of society.

Keywords: university, social development, labor market. The economic environment.

مقدمة:

منذ نشأتها كانت الجامعات - باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الهادفة إلى تكوين الأفراد تكويناً عالياً - مثيرة للتغيير في المجتمعات التي تتواجد فيها، سواء بواسطة الأفكار التي تنتجها، أو بواسطة الخريجين الذين تكوّنهم. أما في عهد العولمة، فإن الجامعة أصبحت هي ذاتها عرضة للتغيير، والمؤسسات إما أن تتغير لتواكب مسيرة الأحداث أو تتلاشى. والجامعة كغيرها من المؤسسات يجب أن تتغير لما كان التغيير ضرورياً - ضماناً لبقائها واستمراريتها حتى تواكب الجامعة مسيرة الأحداث الجارية، وتكون صالحة للبقاء في عهد العولمة، لا بد أن : تركز على الإنتاج المستمر للمعرفة البحث العلمي والاحتفاظ بها، تعمل على التوصل للفعال للمعرفة إلى المحتاجين إليها (التدريس) تركز على تطبيق المعرفة لحل المشاكل التي تعانيها ميادين الحياة (خدمة المجتمع و الحياة العامة) تركز - بقدر المستطاع - على بناء الفرد المقتدر (التنشئة الاجتماعية).

فكلما كانت الجامعة قادرة على إنتاج المعرفة والاحتفاظ بها، وتوصيلها، وتطبيقها، وقادرة أيضاً على بناء الفرد المقتدر، كلما كانت فرص بقائها في عهد العولمة عالية. في البلدان النامية وباعتبار أن الجامعة تمثل أعلى مؤسسة علمية وثقافية وتتضمن صفوف المجتمع من أساتذة و متعلمين، تكون مطالبة بالقيام بالأدوار الأربعة المحددة أعلاه، كما تكون مطالبة أيضاً بنشر ثقافة السلم ونبذ العنف ودعم قيم الحرية ومواجهة الاستبداد لأنه العدو اللدود للإبداع، والسعي نحو تحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، والعمل على تطوير المجتمع وترقيته و السير به نحو الازدهار.

1- مفهوم الجامعة: يرى علماء التنظيم التربوي أنه لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة، لذلك فإن كل مجتمع ينشئ جامعتة، ويحدد لها أهدافها بناء على ما تملّيه عليه مشاكله ومطامحه وتوجهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لذلك فالجامعة لا تحدد أهدافها بمفردها وتوجهات تلك الأهداف، بل العكس، إذ تتلقاها من المجتمع الذي يعتبر أساس تلك الأهداف، وهو الوحيد الذي بإمكانه أن يمدّها بالحياة وبالمادول الواقعي، " فدراسة متأنية لمختلف الفروع والأنظمة حتى التجريدية منها، والتي تدرس في الجامعات المنتمية للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، يمكننا أن نلمس هذه الحقيقة، سواء في الجامعات المسماة الليبرالية، أو الجامعات الأمريكية، أو جامعات البلدان الاشتراكية"⁽¹⁾.

فالجامعة إذن مؤسسة وطنية قبل أن تكون مؤسسة أكاديمية أساساً، وبغض النظر عن النظام الذي تنتمي إليه، فإن الجامعة تظل مؤسسة ذات طابع خاص تنشأ الاستقلالية، لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة ونشرها، تلك الاستقلالية التي لا تقطعها عن المجتمع بل توثق انتمائها إليه وتجعلها جزءاً لا يتجزأ منه، فهي مرآة عاكسة لما يحدث في المجتمع، تتأثر بكل ما يحدث فيه من توترات وصراعات كما تتأثر بكل التطورات الإيجابية منها والسلبية على حد سواء، وتؤثر فيه بما تنتجه من كفاءات علمية ومنتجات معرفية.

ومما سبق يمكن عرض التعاريف المعبرة نسبياً عن المفهوم الجامع للجامعة، باعتبارها المصدر الأساسي للخبرة، والمحور الذي يدور حوله النشاط المعرفي والثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائماً " هي التوصل للخلاق للمعرفة الإنسانية، في مجالاتها النظرية

والتطبيقية، وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية، التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أي تنمية حقيقية في الميادين الأخرى⁽²⁾.

إن الجامعة تعتبر آخر المنظومات التعليمية في حياة الأفراد، "والتي يتوقف أدائها لوظيفتها على مجموعة من العوامل، بعضها يتعلق بالهيكل، وبعضها الآخر يتمثل في التنظيمات التي تسود فيها وتحكمها، بالإضافة إلى البرامج التي تقدمها والمناخ الثقافي والاجتماعي الذي تعمل فيه". فالحقيقة أن الجامعة لا تعيش في فراغ ولا يمكن أن تنتعش إلا إذا كيفت نشاطاتها التعليمية وبحوثها مع متطلبات المجتمع، وقد تهمش ويستغنى عنها إذ ما هي عجزت عن تحقيق هذا التكيف، فهي - الجامعة - تزدهر وتتطور كلما نجحت في أن تكون مركزا نشطا للإبداع العلمي والثقافي، والذي يدخل في إطار تقدم المجتمع ورفقه.

إن الجامعة مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية والإدارية والتقنية، إذ تمثل صورة من صور المنظمات المعقدة التي تمثل بدورها الأنماط والأشكال التنظيمية المختلفة للعمل الجمعي والمجتمعي، وبخاصة ما ينطوي عليه ذلك العمل من البناءات التنظيمية الرسمية للمجتمع⁽³⁾.

2- أهداف الجامعة: تخضع الأهداف المرسومة في الجامعات في الغالب إلى الطبيعة السياسية والاجتماعية لكل مجتمع، وواقعه ومشكلاته وهذا التفاوت طبيعي وينتج عن اختلاف الفلسفات التي تقوم عليها مثل هذه المؤسسات الجامعية، واختلاف المواقف الفلسفية التي يتخذها القائمون عليها، فالتاريخ يشهد أن الجامعات العتيقة كانت المخبر الذي انصهرت فيه عناصر الأمة على تباعدها وتوحدت فيها أفكار شبابها الذين هم زعماءها في الدين والسياسة والاقتصاد والفن والإدارة، واليوم وبالنظر لظروف عصرنا فإن الجامعات الحديثة لا ينحصر دورها في مواجهة التحديات الآتية من العولمة فقط..... حيث أن دورها يتعدى هذا الإطار الزمني المحدود ليمتد إلى الاستشراف والتنبؤ بتلك التحديات المستقبلية واتخاذ الإجراءات والخطوط الدفاعية اللازمة للتصدي لها قبل حدوثها، وهذا يمثل الدور الاستراتيجي بعيد المدى المسند إلى الجامعات العصرية الحديثة، وهو الذي يميزها عن تلك المؤسسات التقليدية الذي يتمحور دورها في حل المشكلات ومواجهة التحديات عند حدوثها. تشترك الجامعات على اختلاف مواقعها في أهدافها تبعا للزمان والمكان وهي بمجملها تتركز حول التدريس والبحث العلمي وخدمة البيئة وتنمية المجتمع ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لا بد على الجامعة أن تحدد هذه الأهداف بدقة، وتسير من أجل تحقيقها وفق إستراتيجية مبنية على الوضوح والواقعية فالجامعات كما أشرنا سابقا لا بد عليها أن تستشرف المستقبل وتتنبأ بما سوف يكون حتى تبقى مسابرة لكل التطورات الاجتماعية.

لقد كثر الكلام اليوم على مجتمعات المعرفة والتي لا شك إنها شديدة الارتباط بمنظومتها التعليمية خاصة الجامعية منها، وحينما نطلق وصف المعرفة على المجتمع، فهذا يعني أن النشاطات المعرفية هي مركز التميز المطلوب في هذا المجتمع. ويعتمد الفرق بين مجتمع معرفي في دولة من الدول ومجتمع معرفي في دولة أخرى على مدى تفعيل ومستوى فاعلية النشاطات المعرفية في كل منهما والنشاطات المعرفية الرئيسة ثلاثة هي: توليد المعرفة بالبحث

والتطوير؛ ونشرها بالتعليم والتدريب ووسائل الإعلام المختلفة؛ وتوظيفها والاستفادة منها في تقديم المنتجات والخدمات الجديدة أو المتجددة، وفي الارتقاء بالإنسان وإمكاناته الاجتماعية والمهنية⁽⁴⁾.

3- الجامعة وعالم الشغل: لقد تطورت ادوار الجامعة ووظائفها في العصر الحديث، فظروف نشأتها في العصور الوسطى كانت بغرض إشباعاتهم المعرفية بعد مرحلة سوداء من مراحل أوروبا الخاضعة لأحكام الكنيسة وهذا ما عبر عنه نيومان (newman) مؤسس جامعة دبلن في كتابه فكرة الجامعة بقوله "إن للجامعة وظيفة واحدة هي المعرفة فقط وتقديمها الى نخبة ممتازة من طلابها. وهذا ما أثر على نوعية طلابها وانتماءاتهم الطبقية والذي نجد ظلاله حتى وقتنا الراهن والذي عبر عنه بورديو في كتابه الورثة.

لكن ولظروف عديدة- اجتماعية واقتصادية وسياسية وتكنولوجية- لم تبقى الجامعة ذلك النسق المغلق على نفسه ودفعت مكرهة إلى نزولها من برجها العاجي كي تسهم في التنمية وتطوير المجتمع وارتقائه وصارت حاجة هذا الأخير للجامعة أمرا لا يمكن تجاهله لأنها الوحيدة القادرة على إيجاد حلول لكثير من مشاكله المستجدة.

نتيجة لذلك انقضى إلى الأبد ذلك العصر الذي كانت الجامعة تستطيع فيه أن تغلق أبوابها على نفسها وأن ينغزل علمائها عن الحياة من حولهم وأن يعيشوا في أبراجهم العاجية، يجرون أبحاثهم وأفكارهم في أمور بعيدة عن المجتمع وعن حاجات أفراده، ومشكلات الحياة من حولهم⁽⁵⁾.

إن إحدى الإشكالات الكبرى التي تعاني منها جامعاتنا تتمثل في ذلك الانفصال الموجود بين التعليم العالي وسوق الشغل حيث أن جامعاتنا لم تستطع مسايرة التطورات الحاصلة في مختلف الأنساق الاجتماعية، أو أنها لم تسهم في تطويرها مما جعلت سرعة تطورها بطيئة كسرعة التطور الحاصل خارجها، فالقصور الذي حصل في الخارج ربما تكون متسببة فيه ومتأثرة به في نفس الوقت.

إن الجامعات لم تبق محطة للتزود بالعلم والمعرفة فقط، بل أصبحت مؤسسة ذات أبعاد تقنية واقتصادية واجتماعية تقدم للمجتمع الأفكار والاختراعات وترفع من شأن المجتمع بما تسهم به من دراسات وأبحاث، ففي المجتمعات الحديثة تتنافس الجامعات على تقديم أفضل الخدمات وإقامة روابط مع كل القطاعات الاقتصادية في المجتمع ولم تقتصر على الصناعية فقط بل تعدته الى التجارة عن طريق تقديمها لخدمات لنوع من الطلاب غير النظاميين، فالأعمال التجارية مثلا أصبحت تقوم على المعرفة فقد أصبح إرسال الموظفين إلى الجامعات مرة أخرى كطلاب غير نظاميين ذريعة.

لقد قامت الجامعات بفتح أبوابها قصد ربط الصلة مع المجتمع بصورة دائمة أمام الطلبة غير النظاميين وأقامت من اجل ذلك دورات تدريبية وتكوينية قصيرة لرفع كفاءة العاملين في مختلف المنظمات ومختلف القطاعات، بتشجيع من أرباب العمل الذين وجدوا في الجامعة السبيل نحو تحسين مستوى المورد البشري في مؤسساتهم وبهذا أصبح الباحثون يعملون بصورة متسندة مع التنظيم و يتحصلون على مختلف المعلومات فتتحقق الفائدة مضاعفة حيث يزدهر الإنتاج الربحي والإنتاج المعرفي. و ظهرت نتيجة لذلك نوع آخر من الجامعات سميت بالجامعة الإنتاجية .

إن العلاقة بين التعليم العالي وعالم الشغل يمكن التعبير عنها باعتبار العمل مكافأة يتوقع من يسعى الى التعليم الحصول عليها فالمتوقع أن يحصل المتعلم على عمل متميز خاصة إذا تكبد الفرد وأسرته تكلفة التعليم التي ما

فثبتت تتصاعد....حتى إنهاء التعليم العالي. غير أن سوق العمل ومع مرور الوقت صار لا يستوعب الكم من الخريجين من الجامعة وهكذا انتشرت البطالة بصفة كبيرة بين خريجي الجامعات. لقد أصبحت الضرورة ملحة لإعادة النظر في دور الجامعة من خلال إعادة الاعتبار لإنتاجها المتمثل في الإطارات المتخرجة منها من ناحية وإعادة تكييف نظمها بما يتوافق مع محيط عالم الشغل وإن كانت السياسات متعددة في سبيل استيعاب الخريجين عن طريق توظيفهم فإن مساندة عالم الشغل حسب الوصاية إنما يتم عن طريق تطبيق نظام الليسانس ماستر و دكتوراه⁽⁶⁾.

4- الخصائص المختلفة للجامعات: تتصف الجامعة - باعتبارها مؤسسة التعليم العالي - بمجموعة من الصفات التي لا تتصف بها باقي المؤسسات التعليمية والاجتماعية الأخرى، وأهمها:

أ) ما يتعلق بالمعرفة:

- الجامعات ونظرتها إلى المعرفة: تجل الجامعات المعرفة وتعظمها لأنها تدرك أهميتها وتعرف دورها في الحفاظ عليها نفسها - أي الجامعة - واستمرار بقائها أولاً وفي تطور المجتمع وتقدمه وتحركه إلى الأمام ثانياً.
- الجامعات وإنتاج المعرفة: السلعة الرئيسية التي تنتجها الجامعة هي المعرفة. وحتى تتمكن من إنتاجها، يتعاون أفرادها كلهم وخاصة الأساتذة. وتكون الوسيلة الرئيسية التي يستخدمونها جميعاً هي البحث العلمي و حتى تتمكن الجامعة من إنتاج المعرفة، لا بد من وضع - بين يدي الأفراد فيها- الإمكانيات الضرورية التي تمكنهم من تحقيق هذا الهدف.
- الجامعات وأنواع المعرفة: تقسم المعرفة إلى حقول مختلفة. وقد كان ولا يزال التقسيم التقليدي لحقول المعرفة هو إنشاء عدد من الكليات بحيث تختص كل واحدة منها بنوع من أنواع المعرفة .
- الجامعات و نشر المعرفة و الإحتفاظ بها: أولاً، منذ نشأة الجامعات وقبل مئات السنين، كانت وظيفتها الرئيسية هي توصيل المعارف إلى المحتاجين إليها باستخدام طرائق التدريس المختلفة، و بالإستعانة بشتى وسائل التدريس المعروفة سواء ما كان منها بسيطاً كالسبورة والطباشير، أو ما كان منها معقداً وما يسمى حالياً بتكنولوجيا التعليم. وثانياً، للاحتفاظ بالمعرفة، أنشأت الجامعات المطابع سواء في الجامعة في حد ذاتها أو في مكان آخر. لهذا ومن البداية، كان توأم الجامعات هي المطابع التي أصبحت جزء لا يتجزأ منها. وإن كثيراً من الجامعات تملك المطابع القوية التي تضاهي في قوتها المطابع الخارجية. وإذا كانت صناعة الكتاب قد ازدهرت في المدن الجامعية فإن ذلك يعود إلى الدور الهام الذي لعبته ولا تزال تلعبه تلك المطابع.

ب) ما يتعلق بالانتماء: تحاول الجامعة - بغض النظر عن النظام السياسي للبلد الذي تتواجد فيه- أن تكون متمتعة بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية الفكرية والعلمية. وتكون ملتزمة نوعاً من الحياد العلمي وفي مقابل ذلك، فإنها - الجامعة- تسعى بقدر المستطاع إلى بناء علاقات حسنة يغمرها التعاون والتكامل مع مؤسسات المحيط المختلفة لأن حياة الواحدة تتوقف على حياة الأخرى.

ت) ما يتعلق بخدمة المجتمع : كانت الجامعة ولا تزال تسعى إلى المساهمة في خدمة مجتمعها والعمل على تطوير المجتمع وترقيته والسير به نحو الازدهار. وهذا شئ طبيعي جدا لأن هذه المؤسسة مؤسسة اجتماعية يعمل المجتمع على إنشائها لتساهم في إنجاح عملية التنمية الوطنية. أما عناصر عملية التنمية فعديدة ومنها التواصل مع مؤسسات المجتمع الأخرى، ونشر ثقافة السلم ونبذ العنف ودعم قيم الحرية ومواجهة الاستبداد لأنه العدو اللدود للإبداع، والسعي نحو تحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية⁽⁷⁾.

5- مكانة الجامعة في بناء المجتمعات: تسعى الجامعة إلى صناعة أجيال المستقبل ويعتبر استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات وقد قيل : "إذا أردت أن تبني لسنة ابن مصنعا وإذا أردت أن تبني للحياة فابن جامعة". وقد تعتبر حاجة المجتمع للجامعة مبررا لوجودها حيث قيل: "إن الجامعات لا تعبر عن شرف أكاديمي أو مادي وإنما الداعي لوجودها هو حاجة المجتمع لها.

أما الداجاني فقد أثنى على الجامعة ودورها حيث قال: "ليس هناك إلا قلة من الأشياء الدنيوية تعلو في المكانة على الجامعة، فحيثما تقوم الجامعة فإنها تشع نورا، وحيثما توجد فإن العقول الحرة تندفع إلى البحث العميق غير المتحيز)".

كما انتقدت الجامعة في الوطن العربي من البعض بقولهم: "ومن أهم مظاهر التخلف في الوطن العربي هو تخلف هذه المؤسسة التي نسميها الجامعة. فليس هناك من المحيط إلى الخليج جامعة واحدة بالمفهوم الحديث للجامعة. أن ما نسميها بالجامعات ليست إلا مدارس للتعليم العالي يمارس فيها التعليم بواسطة التلقين والتبشير والوعظ ودراسة الكتب الكلاسيكية فقد أفرزت هذه الجامعات قيادات هزيلة لم تتمكن من إحراز أي تغيير جذري في البنية التحتية للمجتمع العربي، كما أنها لم تتمكن من القيام بالثورة العلمية، هذه الثورة الضرورية لانتشال الإنسان العربي من كهوف الأسطورة إلى شمس المعرفة"

أما الدكتور عقل فقد أكد أن: " التعليم يوظف عندنا لإعادة إنتاج التخلف". لأن نوع الفرد يتوقف على ما تقدمه له المؤسسة التعليمية. وقد عقدت ندوة في عمان تحت عنوان " حول التعليم العالي الذي تريده " واعتبرت الندوة " أن التعليم العالي كنظام متكامل يشمل الجامعات والمعاهد العليا والكليات والمؤسسات البحثية والمراكز العملية المتخصصة، هو العمود الفقري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لأي أمة من الأمم.

إن التعليم العالي يلعب دورها حيويًا بين الأمم كما جاء في القدس لأن التنافس على البقاء بين الأمم سيكون مرتكزا على القوة الاقتصادية والحضارية القائمة على الإنتاج الذاتي وأن هذا الإنتاج لا يمكن تحقيقه وتصعيده إلا بالاستناد إلى قاعدة اجتماعية ومؤسسية عريضة من العلوم والتكنولوجيا يلعب التعليم العالي المتطور والمتجدد محليا فيها حجر الأساس، ويشمل ذلك مختلف العلوم التطبيقية والإنسانية، كما جاء في الدكتور الجرباوي الدور الذي تلعبه الجامعات في الدول النامية بقوله: الجامعة في الدول النامية تقوم إلى جانب البحث العلمي والتدريس والخدمة العامة بإعداد القياديين في مختلف المجالات وبتوجيه المجتمع فيها مما يجعل دورها في التأثير على المجتمع محوريا وعلى جانب كبير من الأهمية".

دور الجامعة الجديدة بقوله " أصبح التشديد على كون الجامعات حقول استثمار ترقى المجتمع بما يحتاجه من متخصصين وخبرات بدل التشديد على المفهوم الأكاديمي التقليدي للجامعات. (8)"

أما عما يجب على الجامعة أن تعمل في البيئة الموجودة فيها فقد وصف الجرباوي سنة 1986 الجامعات في الدول المتقدمة

بقوله إن الجامعات الموجودة في بيئة صناعية تهتم بالتخصصات الصناعية وإن الجامعات الموجودة في بيئة زراعية تهتم بتخصصات وبحوث تهتم بتحسين المجال الزراعي. وهذه بالطبع إشارة واضحة للجامعات فيها يمكن أن تفعله وتقدمه للبيئة التي تكون فيها وأن الجامعة اليابانية تعكس المجتمع الياباني والجامعة الألمانية تعكس المجتمع الألماني. أما عن دور الأساتذة في الجامعات فهو الحفاظ على الاستقلالية الأكاديمية للجامعات والتركز على تقدم المعرفة الإنسانية عن طريق البحث العلمي وطالب الجامعات كذلك بالعمل في مجال الخدمة العامة التي بدورها تتطلب من أساتذة الجامعات عدم الترفع عن معالجة قضاياهم الاجتماعية يرى بعض التربويين أن هدف التعليم العالي يتمثل في:

- أن دور الجامعة لا ينحصر في نقل المعرفة المناسبة والتي تساعد الإنسان على كسب عيشه ولا خلق محامي بل خلق محامي قادر وإنسان مثقف.

- بينما يرى البعض الآخر أنه: إذا فقدت الجامعة قدرتها على التنافس وقيادة التغيير الاجتماعي والتنوع فإنها تحمل بذور دمارها.

نستنتج من مراجعة الآراء السابقة وذكرها أهمية التعليم العالي وأهمية الجامعة وهذا ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب بل التأكيد على أهمية الجامعة ودورها في خدمة المجتمع وإخراج قيادات وكوادر جديدة. و لكي تقوم الجامعة بدور أفضل في خدمة المجتمع لا بد للجامعة من وضع تصور واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع (9).

6- تطور سوق العمل في الجزائر:

قد لا تختلف سوق العمل الجزائرية كثيرا عن باقي أسواق عمل الدول النامية سواء في وضعيتها الحالية أو في تطورها؛ ففي المرحلة الاستعمارية اعتبرت سوق الدول الخاضعة للاستعمار سوقا للدول المستعمرة لها، ويتم التعامل مع قضاياها حسب ما يناسب مصالح الدولة الاستعمارية، مما أدى إلى تهميش القوة العاملة الجزائرية وعدم تأهيلها بسبب ضعف المستوى التعليمي والتكويني لها، الأمر الذي جعل حظ هذه القوة ضئيل في سوق العمل.

وبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في مواجهة اقتصاد مدمر بقوى عاملة غير مؤهلة وأغلبها زراعية، مما دعا إلى طلب العمالة الأجنبية لسد احتياجات السوق، والعمل على رفع مستويات التعليم والتكوين، ومن جهة أخرى دفع عجلة الاقتصاد لتوفير مناصب عمل جديدة والتي تم ضمها لإنشاء العديد من المصانع والمؤسسات. وبالرغم من تميز هذه المرحلة بالحركة السريعة إلا أنها قد تميزت بارتفاع نسبة البطالة المقنعة وذلك بسبب انتهاج الجزائر للنظام الاشتراكي الذي تميز بالإفراط في التشغيل فوق ما تفرضه الرشادة الاقتصادية. هذه المرحلة تميزت بتغيرات شملت طبيعة العمل، إذ انتقل العمال بنسب عالية من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي و الخدماتي ضمن

لقطاع العام بما يتماشى مع السياسات المنتهجة، قصد تنظيم العمل والعلاقات التي تنشأ ضمنه، حيث قام المشرع الجزائري بإصدار العديد من القوانين والتشريعات أهمها :

- ✓ قانون 31 ديسمبر 1962.
- ✓ قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971.
- ✓ القانون الأساسي العام للعامل الصادر في 04 أوت 1978.
- ✓ القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية لسنة 1988.
- ✓ دستور 04 فيفري 1989 الذي أقر مبدأ الديمقراطية والإصلاحات الشاملة.
- إضافة إلى العديد من الأوامر والمراسيم⁽¹⁰⁾.

7- واقع سوق العمل في الجزائر:

بالنظر إلى واقع سوق العمل في الجزائر يلاحظ المرء أن الجزائر لا توظف العلم في العمل، وذلك يتضح من خلال أن الجامعات أصبحت " تقوم بتكديس الإطارات بدون معرفة الاحتياجات الحقيقية والتخصصات الدقيقة" المطلوبة في سوق العمل لدى القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا ما يجعل المتخرجون من الجامعة " لا يجدون من هم في حاجة إلى تخصصهم، وتحصيلهم العلمي لا فائدة تجدي منه . وعلى هذا الأساس تجد كثير من حاملو الشهادات الجامعية يعملون بكل وسعهم من أجل الظفر بمنصب شغل وتوظيف المعارف التي اكتسبوها من خلال دروسهم الجامعية. غير أن ذلك لا يتحقق لأن حجم الطلب عليهم قليل وتوظيفهم في المسابقات المختلفة فيها معايير صعبة وغير مرضية لأكثرهم. وهذا ما يتضح جليا حينما "كشف مدير التشغيل والإدماج على مستوى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أن طلبات العمل المتراكمة على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل كلها ملفات الشباب المحصلين على شهادات في التخصصات غير المطلوبة في سوق التشغيل بالجزائر، كالسوسيولوجيا والحقوق، وهو ما يتسبب في بقاء ملفات هؤلاء على مستوى الوكالة تنتظر لسنوات على مستوى الوكالة دون أن يعثر لهم على مناصب شاغرة أو عروض عمل، خاصة الحقوق و السوسيولوجيا، وهو ما يجعل هؤلاء الشباب يفقدون الأمل في الحصول على وظيفة رغم كونهم خريجي جامعات، ويجدون أنفسهم مضطرين للقيام بدراسات تكميلية أخرى في التخصصات العملية والاقتصادية يضيفونها إلى تخصصهم في العلوم الإنسانية والاجتماعية حتى يتمكنوا من العثور على وظيفة، لأن التوجه الحالي للبلاد هو الانفتاح الاقتصادي ودخول الشركات الاقتصادية في العالم إلى الجزائر وفتح فروع لها وظهور شركات كبرى يوميا بالجزائر في مختلف المجالات مما يستدعي التركيز على التخصصات العلمية والاقتصادية الجديدة، غير أن ما يحصل في الجامعة الجزائرية هو أنها مازالت تنتج المتخرجين في العلوم الاجتماعية والإنسانية بغزارة. فمن خلال هذا التصريح يبدو أن الجزائر ليست راضية عن بعض التخصصات المفتوحة في الجامعة الجزائرية، وبالأخص تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وبالتالي فإن المتخرجين في هذه التخصصات لا يساهمون في عملية التنمية خاصة مع سياسة الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق المنتهجة من طرف السلطة السياسية إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح فرض على الجزائر أن تغير مناهج عملها، والتركيز أكثر على التخصصات العلمية والدقيقة . و حجة الخطاب الرسمي الجزائري في ذلك أن " لغز

بداية القرن الحادي والعشرين هو: ما الذي سوف يصبح عالمياً؟ وما الذي سوف يبقى محلياً؟ إنّ الشيء الذي أصبح عالمياً هو آليات السوق لتنظيم الجوانب الاقتصادية في حياتنا، وقد مهدت هذه الآليات الطريق أمام التحرير والخصخصة، وهذا هو الشيء الذي فتح الباب أمام الاقتصاديات الجديدة في أنحاء العالم "للتنافس وغزو أسواق الدول النامية. فالعالم اليوم لم يعد مثل السابق، حيث بدخوله إلى عصر العولمة دخل عهداً جديداً، عهد الشراكة والسوق المفتوحة وحتمية فتح الأسواق المحلية نحو الخارج. و عليه تشترط المؤسسات الخاصة الأجنبية والوطنية التي تعمل داخل التراب الوطني الإطارات الكفاءة والطاقات القادرة على الإبداع والتجديد المستمر، وهذا ما أدى إلى وجود نقص كبير في الطلب من طرف هذه الشركات والمؤسسات الاقتصادية على اليد العاملة الجامعية وعدم الاهتمام بها مما جعل "التخصصات المطلوبة بكثرة في عروض العمل هي تخصصات التجارة والمالية والعلوم الاقتصادية والإعلام الآلي، الأشغال العمومية، وبعض الخدمات مثل الترميم".⁽¹¹⁾

وفق هذا السياق نجد "الاقتصاد العالمي في جوهره يعني الأسواق المفتوحة والمنافسة. أما الراجحون فهم تلك الشركات والدول التي تفهم المنافسة بشكل أفضل وتفهم أيضاً كيفية تفادي الوقوع فريسة في يد القوى التي تنافسها بينما تستغل نقاط ضعف هؤلاء المنافسين وتعتبر الأخطاء شيئاً مكلفاً في هذه العملية" لان الخطأ في هذا النوع من العمل يؤدي إلى حدوث اختلالات تمس أهم فئة في المجتمع الجزائري وهي فئة الجامعيين وخريجي المؤسسات العلمية. وهذا ما هو واقع في حالة دولة مثل الجزائر، التي تعاني من وجود خلل يمس السياسات العامة والبرامج المنتهجة، فما ذنب الطالب الذي يحصل على شهادة البكالوريا وهو مسرورا ويوجه إلى شعبة أدبية وتخصص في العلوم الاجتماعية، ليجد في نهاية دراسته حقيقة تقول أنك أخطأت الاختيار في مسارك الجامعي وبالتالي مصيرك هو الشارع والبطالة⁽¹²⁾.

8- حلقات الارتباط بين الجامعة والمجتمع وسوق العمل: يخدم ربط الجامعة بالمجتمع وسوق العمل غرضين أساسيين أولهما تسخير الإمكانيات النوعية المتقدمة لدى الجامعات لخدمة المجتمع التي هي جزء منه، وثانيهما تأكيد مصداقية المؤسسات الجامعية ودورها لدى القطاعات المختلفة في المجتمع وتأكيد الدور الأساسي للعلم والتقنية في تقدم الأمة ونهضتها وإعطائها المزيد من الدعم والثقة. ولا بد أن تنشط الجامعات في هذا المجال وتستنبط السبل التي تخدم هذه الأغراض عبر قنوات عديدة، مثل:

- إقامة دورات التعليم المستمر لتوفير التدريب والتأهيل في مختلف مجالات التخصص للعاملين في مختلف المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية والزراعية، ولتكون وسيلة لمتابعة الخريج وتعزيز تأهيله وتحقيق صلة حية ومستمرة بينه وبين جامعتة والتنسيق والتعاون مع الجمعيات العلمية في هذا المجال .
- توجيه بحوث المدرسين وطلبة الدراسات العليا لمعالجة المعضلات التي تعاني منها المؤسسات المختلفة في الدولة والمجتمع.
- التنسيق والتعاون مع حقل العمل لرفع الكليات والمعاهد بالخبرات المختلفة والاختصاصات النادرة التي تحتاج إليها العملية التدريسية من أجل سد النقص العلمي والحاجة القائمة في الكليات والمعاهد عن طريق إلقاء المحاضرات⁽¹³⁾

9- استراتيجيات تفعيل دور الجامعة لتلبية متطلبات سوق العمل والتنمية: لابد من الإشارة إلى أن الجامعة بالصورة التي عليها حاليا في البلدان النامية لا تكون قادرة على القيام بدورها الكامل ولا تكون أيضا قادرة على تحقيق الأهداف المحددة لها. لهذا يكون من الضروري اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقيام بعدد من المهام وتبني مجموعة من الاستراتيجيات لتفعيلها وجعلها في مستوى الآمال المعلقة عليها في عهد العولمة. من هذه الاستراتيجيات ما يأتي :

1 إنشاء الجامعات الافتراضية: كان المتعارف عليه سابقا هو أن مؤسسة التعليم العالي الوحيدة هي الجامعة التقليدية. لكن العقدين الأخيرين من القرن المنصرم شهدا ظهور أنواع جديدة من الجامعات لأن الجامعة التقليدية لم تعد قادرة على الاستجابة لكل متطلبات عهد العولمة الكثيرة والمتزايدة باستمرار. ومن هذه الأنواع يمكن الإشارة إلى الجامعة الافتراضية. تتسم الجامعة الافتراضية بعدد من السمات التي تميزها عن الجامعات التقليدية، من أهم هذه السمات ما يأتي:

أ) **التمحور حول المتعلم:** في الجامعة التقليدية، كان المتعلم مطالبا بالتكيف مع مطالب النظام الجامعي. أما في الجامعة الافتراضية فان العكس هو الذي سيحدث، ذلك أن الجامعة هي المطالبة بالتكيف مع مطالب المتعلمين ورغبتهم لكي يرتبطوا بها. إذن فإن محور هذه الجامعة - كما هو حال المؤسسات الصناعية الأخرى - هو المتعلم (الزبون) وبقدر ما تستجيب الجامعة لحاجات الزبائن ورغبتهم بقدر ما تضمن التحاقهم بها.

ب) **المنافسة:** إذا كانت الجامعة التقليدية بعيدة عن آثار المنافسة لأنها تعيش في كنف الدولة عموما، فان الجامعة الافتراضية غير ذلك وإنها لمتواجدة في ساحة المنافسة. لذلك تكون مطالبة بتقديم خدمات ذات نوعية عالية ومتميزة. ومن هنا فمن الممكن جدا أن لا تحاول هذه الجامعات تقديم عدد كبير من الاختصاصات، وإنما تركز على ما تكون متمكنة منه.

ت) **العمل مع المؤسسات الأخرى:** كما هو معروف فان أداء الجامعة الافتراضية لا يتوقف على محتوى ما تقدمه من برامج ومقررات إلى زبائنهم ولكن يتوقف أيضا على الطريقة التي يتم بها تقديم تلك المقررات و البرامج. فكلما كانت طريقة تقديم تلك البرامج والمقررات جذابة وجيدة التنظيم ومشوقة كلما استقطبت اهتمام عدد كبير من الزبائن. لهذا ستكون الجامعة الافتراضية ملزمة بالتعاون مع مؤسسات فنية وتقنية عديدة أخرى كمؤسسات تقنية المعلومات ومؤسسات الاتصال ومؤسسات التسويق ومؤسسات السينما وغيرها. كثير من الباحثين يرون أن إنشاء الجامعات الافتراضية في البلدان النامية ضرورة ملحة لأن هذا النوع من الجامعات سيساهم في حل مشاكل الأعداد المتزايدة للطلبة ونقص المؤسسات الجامعية وعدم توفر إمكانيات التعليم.

3- **استخدام التعلم الإلكتروني:** يشير مصطلح التعلم الإلكتروني إلى نوع من أنواع التعلم عن بعد يتم باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة و الأنترنت.

- خصائص التعلم الإلكتروني: يتسم التعلم الإلكتروني ب :

- استخدام التكنولوجيا : يعتمد التعلم الإلكتروني اعتمادا كبيرا على التكنولوجيا الحديثة وخاصة تكنولوجيا الكمبيوتر

و

تكنولوجيا الاتصال و الأنترنت.

- التفاعل : يسعى التعلم الإلكتروني إلى تحقيق التفاعل سواء بين الطالب والأستاذ أو بين الطالب والطالبة الآخرين.

أصبح هذا التفاعل ممكنا بفعل التقدم التكنولوجي في مجالي الكمبيوتر و الاتصال. إن ظهور الإنترنت جعل بوسع المتعلمين تحقيق هذا التفاعل والحصول على التغذية الراجعة السريعة حول أدائهم من جهة، والتعلم بالسرعة التي يرغبون فيها من جهة أخرى.

4- إقامة العلاقة الوثيقة مع مؤسسات المجتمع: كثر الحديث عن العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع في القرن المنصرم وخاصة في عقد الثمانينات. وتم نشر أوراق كثيرة حول هذا الموضوع باعتبار أن الجامعة مؤسسة اجتماعية، فلا بد أن تكون لها علاقة وطيدة بباقي مؤسسات المجتمع الأخرى، لأنها مؤسسات يكمل بعضها البعض الآخر. والحقيقة أن العلاقة لا تكون وطيدة إلا إذا استجابت لمجموعة من المعايير أهمها : - خدمة الطرفين معا: لا يمكن للعلاقة أن تكون وطيدة إذا كانت تخدم مصلحة أو مصالح طرف واحد فقط أو إذا شعر أحد الطرفين أنها لا تخدم مصلحته أو مصالحه المختلفة. لهذا فإن العلاقة وحتى تكون وطيدة لا بد أن تخدم مصالح الطرفين معا.

- أن تكون دافعية الطرفين قوية لبناء تلك العلاقة. إذا كانت دافعية طرف واحد قوية في الوقت الذي تكون فيه دافعية الطرف الآخر ضعيفة يكون من الصعب جدا بناء العلاقة الوطيدة بين الطرفين .

- أن يكون الطرفان مستعدين للتضحية والتنازل عن بعض المصالح العاجلة في سبيل إرضاء المصالح الآجلة. هنا أيضا يفترض أن تكون المؤسسات متماثلتين في درجة الاستعداد لبناء العلاقة الوطيدة بين الطرفين. وإذا حدث أن كان أحدهما فقط مستعدا وكان الثاني غير مستعد أو غير راغب سيكون من الصعب جدا بناء العلاقة الوطيدة بين الطرفين .

سابقا وبالضبط قبل منتصف القرن الماضي لم تكن العلاقة بين الطرفين (الجامعة ومؤسسات المجتمع) قوية. ولم تكن محط اهتمام الباحثين ولم تعمل أبدا على إسالة مقدار الخبر الذي أسالته بعد ذلك. لكن وبعد منتصف القرن الماضي، تبين أن ثمة عددا من الدوافع الباعثة على تقارب الطرفين و تعاونهما مع بعضهما البعض لتحقيق أهدافهما معا .

أولا بالنسبة لمؤسسات المجتمع فإنها تتقرب من الجامعة لكي:

- تحصل على القوى البشرية من الطلبة و الأساتذة .
- تحصل على ما جد في العلوم و التكنولوجيا .
- تجد حلا لمشكلة ما تعاني منها .
- تطلب المساعدة في إجراء تجارب ما .

- تحصل على معارف لا يمكن الحصول عليها في مكان آخر .
- تعزز صورتها بين المؤسسات الأخرى .
- تحصل على مستهلك يمكن أن يستهلك شيئاً من المنتج الصناعي .
- تتمكن من الوصول إلى الخدمات الجامعية واستخدامها عند الضرورة .

ثانياً، بالنسبة للجامعة فإنها تتقرب من مؤسسات المجتمع لكي:

- تحصل على شئ من المال لدعم ميزانية التسيير العامة. مع العلم أن الأموال القادمة من مؤسسات المجتمع غالباً ما تكون سريعة الوصول إلى الجامعة لأنها لا تتعطل بالبيروقراطية المألوفة في دوائر الحكومة العادية .
- يكون البحث العلمي الذي تنجزه في مؤسسات المجتمع ذا صدق خارجي مرتفع. كما يكون قابلاً للتطبيق في مؤسسات المجتمع مباشرة لحل مشاكلها.
- تستفيد من ميزانية البحث التطبيقي التي تقدمها الحكومات للجامعات تشجيعاً لهذا النوع من البحث .
- تحصل على مكان لتدريب الطلبة الذين لم يتخرجوا بعد .

عند التفكير في بناء علاقة تعاونية بين الجامعة والمؤسسات الأخرى، يكون من الضروري التفكير فيما يمكن أن يكون لهذه العلاقة من آثار واضحة على البحث العلمي. فما دامت المؤسسات الأخرى تقدم الدعم المالي للجامعة، تصبح لديها القوة الكافية للتأثير في برامج البحث العلمي. في الدراسة التي أجراها Hamilton and Hicks والتي تم فيها تحليل محتوى عدد كبير جداً من أوراق البحث التي نشرت من طرف الجامعات التي تربطها علاقات تعاون مع مؤسسات المجتمع، ومن طرف مؤسسات المجتمع التي تربطها علاقات تعاون مع الجامعات، ومن طرف المؤسسات بالتعاون. وذلك في الفترة ما بين 1981 و 1990. لقد وجد الباحثان أن البحث العلمي الأساسي يتأثر فعلاً بالتعاون بين الطرفين. كما وجد أن البحث الذي تنجزه الجامعات المستقلة يكون معظمه بحثاً علمياً أساسياً، وأن البحث الذي تنجزه المؤسسات المستقلة الأخرى تكون فيه نسبة البحث الأساسي حوالي 20% فقط، وأن البحث التعاوني تكون فيه نسبة البحث الأساسي حوالي 30%.

5- الاعتماد الأكاديمي: في عالم الاقتصاد، تكون أجود الشركات هي تلك التي تجاهد كي تقدم إلى زبائنهم سلعاً وخدمات جيدة النوعية وبأسعار معقولة. وفي عهد العولمة، فإن الشركات التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف، سيكون حظها في البقاء في ساحة المنافسة كبيراً. أما تلك التي لا تسعى إلى تحقيق هذا الهدف، قد يكون مآلها الزوال. واحدة من الطرائق التي يمكن بواسطتها تحقيق النوعية الجيدة والأسعار المعقولة هي إدارة الجودة الشاملة. تسعى هذه الإستراتيجية التنظيمية إلى تحقيق رضا الزبائن عن السلع والخدمات التي تقدم لهم، باستخدام التقنيات المختلفة التي تحقق الهدف . ووفقاً للمتكلم باسمها وهو إدوارد دومينغ، فإن كل الأفراد المتواجدين في المؤسسة يجب أن يكونوا ملتزمين جميعاً باتخاذ كل ما من شأنه تجويد الإنتاج والخدمات والأعمال.

إذا كانت إدارة الجودة الشاملة قد ظهرت في المؤسسات الصناعية، فإن ما ظهر كمقابل لها لتجويد الإنتاج في المؤسسات التربوية هو الاعتماد الأكاديمي. إنه نظام للاعتراف بالمؤسسات التربوية والبرامج المهنية التي تقدمها

هذه المؤسسات على أساس استيفاء هذه البرامج لمستوى محدد من الأداء والتكامل والجودة التي تؤهلها لنيل ثقة الوسط الأكاديمي والجمهور المستهدف.

تسعى الجامعات إلى الحصول على الاعتماد الأكاديمي حتى تضمن جودة الأداء في كل ما تقوم به. هنا تعني جودة الأداء تحقيق الهدف من أول محاولة وفي الوقت المحدد وفي كل وقت وهي - جودة الأداء - تساهم في تخريج أطر تتميز بالقدرة على المنافسة في سوق العمل وتمتلك المهارات الضرورية التي يتطلبها العمل في عهد العولمة.

تمر عملية الاعتماد الأكاديمي بثلاث مراحل هي :

- مرحلة بناء المعايير التي يمكن بواسطتها تقويم أداء الجامعة .
- مرحلة تطوير مخطط لتطوير أداء الجامعة.
- أن يشارك الجامعة فريق من المتخصصين في تقويم مخطط التطوير وتزويد الجامعة بالتغذية الراجعة المناسبة، وبالتوصيات الضرورية.

يعتبر الاعتماد الأكاديمي ضروريا ومفيدا للجامعات لأنه يضمن الجودة ويعبر عن الرغبة في التمسك بالتكوين ذي النوعية العالية . وهو يحرص على أن تستمر الجامعات في البحث عن التحسين و التطوير. أولا، بمعرفة نقاط القوة ويتم تدعيمها. وثانيا، بمعرفة نقاط الضعف مع محاولة البحث عن سبل علاجها. والمؤسسات الاقتصادية (الشركات الصناعية، المؤسسات الخدمية) تركز على الاعتماد الأكاديمي وتعتبره عاملا مهما عند البحث عن الخريجين، وعند محاولة بناء العلاقة مع الجامعة . تتعدد فوائد الاعتماد الأكاديمي وتستفيد منه أطراف كثيرة :

- فبالنسبة للطالب الجامعي، فإن الاعتماد الأكاديمي يعني أن التكوين في مؤسسة جامعية ما مضمون الجودة ويستجيب بصورة إيجابية للمعايير المحددة من طرف مانح الاعتماد الأكاديمي. وبعبارة أخرى، فهو يعني أن الشهادة التي تمنحها المؤسسة الجامعية تعترف بها الجهات الأخرى وخاصة أصحاب العمل (المستخدمون). و بالتالي، فإن حماية الطالب الجامعي غالبا ما تكون هدفا من أهداف الاعتماد الأكاديمي سواء في المؤسسات التي تشرف عليها الدولة أو في المؤسسات الخاصة.

- وبالنسبة للحكومات، فإن الاعتماد الأكاديمي يعتبر الوسيلة التي تجعل الشهادات الأكاديمية قابلة للمقارنة وبه تصبح الشهادة التي يتم الحصول عليها من مؤسسة ما مقبولة من طرف المؤسسات الأخرى. لهذا فإن الاعتماد الأكاديمي يجعل المؤسسات قادرة رسميا على منح شهادات يعترف بها وطنيا ودوليا.

- وبالنسبة للمستخدمين، فإن الاعتماد الأكاديمي مهم جدا. كما هو معروف لا يستطيع المستخدمون فحص ملفات كل المترشحين إلى العمل بأنفسهم. وبالتالي فهم يستخدمون الشهادة المعتمدة كوسيلة لانتقاء الأفراد وتكون ثقتهم كبيرة جدا في نوعية البرامج وجودة المؤسسات التي تمنح هذه الشهادات خاصة إذا كانت قادمة من مؤسسات التعليم العالي المعروفة عالميا والمشهود لها بالجودة. أما إذا كانت

قادمة من مؤسسات التعليم العالي غير المعروفة عالميا فان أصحاب العمل قد لا يطلبون أكثر مما يوفره الاعتماد الأكاديمي.

- وبالنسبة للمؤسسات الجامعية والبرامج المعتمدة فيها، فإن الاعتماد الأكاديمي يؤدي إلى الاعتراف الخارجي بنوعية الشهادات التي تمنحها هذه المؤسسات. كما يؤدي إلى الحصول على التمويل بيسر لأن المؤسسات المانحة تكون مقتنعة بجدوى الأموال التي تقدمها إلى الجامعات لأنها تعرف أنها تضع الأموال في مواضعها الصحيحة (14).

خاتمة:

بينت هذه الورقة أن عهد العولمة بكل ما حمله من تغيرات فرضت على المؤسسات أن تتصف بعدد من الصفات وتقوم بأدوار محددة إذا كانت ترغب في البقاء في الساحة الفاعلة. والجامعة باعتبارها مؤسسة من المؤسسات عليها أن تقوم بأدوار واضحة ومحددة هي الحرص على الإنتاج المستمر للمعرفة والاحتفاظ بها والعمل على التوصيل الفعال للمعرفة إلى المحتاجين إليها، والحرص - بقدر المستطاع - على بناء الفرد المقتدر، والحرص كذلك على تطبيق المعرفة لحل المشاكل التي تعانيها ميادين الحياة .

في البلدان النامية، قد لا تكون الجامعة قادرة على القيام بتلك الأدوار نظرا لما يواجهها من تحديات مثل الأعداد المتزايدة للطلبة والأعداد المتزايدة للخريجين البطالين وكونها لازالت تزود المتعلمين بالمهارات التقليدية التي لا تؤهل الفرد إلى العيش والعمل في عهد العولمة ومعرضة إلى الوقوع في قبضة منظمة التجارة العالمية. ونظرا أيضا لما تعانيه من أزمات كالأزمة المالية الحادة التي تعصف بها وأزمة الثقة التي فقدت منها وأزمة اتجاهات تعليمها السالبة نحو أكثر من نصف التخصصات التي تقدمها وأزمة الوضعية المادية في الكثير من العلوم التي تقدمها إلى المتعلمين. وبالتالي، فإنها لا تكون قادرة على القيام بالأدوار المنتظرة منها.

لتمكين الجامعة من القيام بالأدوار المنتظرة منها، لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها إنشاء الجامعات الافتراضية إلى جانب الجامعة التقليدية لتتكامل معها ونشر التعليم الإلكتروني على نطاق واسع وبناء العلاقات التعاونية مع مؤسسات المحيط الأخرى وتطبيق إجراءات الاعتماد الأكاديمي إذا ما أرادت أن تضمن دورها الإيجابي في المجتمع وتحقيق نموه والتخفيف من ضغوط سوق العمل ومشكلة البطالة التي تلازم غالبية الدول النامية.

الهوامش:

- 1 - احمد دسوقي ومحمد إسماعيل، أصول تحليل السياسات العامة. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2009، ص 37.
- 2 - عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006م، ص 142.
- 3 - مصطفى الحسين احمد، مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص 2.
- 4 - عبد العزيز بن عثمان التويجري، العالم الإسلامي في عصر العولمة. بيروت: دار الشروق، 2004م، ص 33.
- 5 - صاحب الربيعي، دور الفكر في السياسة والمجتمع. دمشق: صفحات للدراسة والنشر، 2007، ص 62.
- 6 - بوحوش، مرجع سابق، ص 1.
- 7 - بوحوش، "نظرا للخلل في السياسات العامة هل يمكن الفصل بين السياسيين والمختصين؟"، جريدة الشروق اليومي، 24 سبتمبر 2005 م .
- 8 - سلطان بلغيث، "مركزات النهوض التنموي في العالم العربي" في : الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي. جامعة فرحات عباس بسطيف، بحوث أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي /09-08/أفريل 2007، الجزء الاول، ص3.
- 9 - أنطوان زحان، "مشكلة هجرة الكفاءات"، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أكوا) الأمم المتحدة، لجنة من المؤلفين، هجرة الكفاءات العربية. ط03، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985م، ص 23.
- 10 - نفس المرجع السابق، ص 2.
- 11 - جورج قرقم، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة جذور إخفاق التنمية (ترجمة خليل أحمد خليل)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994م، ص 103.
- 12 - عبد الفتاح إبراهيم تركي : مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية جدل -البنى والوظائف-، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي " أفاق مستقبلية"، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، مجلد أول، 1990، ص 135 .
- 13 - حامد عمار : دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، جامعة المنصورة، 1996، ص 134.
- 14 - عمر صخري : التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 123.